(("التهرّب الضريبي في اليمن "))

دراسة تحليلية لواقع التهرب والتهريب الضريبي في اليمن

د/محمد علي جبران

مقدمة:

تعد السياسات الاقتصادية القطاعية مثل سياسات الخزينة العامة والسياسات النقدية والمالية وسياسات العمل من أكثر السياسات إثارة للجدل بين التوجهات الاقتصادية ورغم كل الحجج الليبرالية بأن السياسات الاقتصادية لاقتصاد السوق هي سياسات محايدة ولها جانب تقني وليس لها جانب اجتماعي أصيل فإن الواقع يدحض ذلك ، فلكل سياسة جانبان جانب اقتصادي تقني يوسع أو يقلص قاعدة إنتاج الدخل ، وجانب اجتماعي يقلص أو يوسع قاعدة توزيع الدخل الناتج إننا نعتقد أن السوق الليبرالية ليست غير عادلة اجتماعياً وحسب بل هي متطرفة بعدم عدالتها وهي تؤدي لاستقطاب الثروة في أيدٍ قليلة وتؤدي للاحتكار ، وأن التدخل بآليات واعية لا تتعارض المبادئ العامة لاقتصاد السوق تغدو ضرورية وهنا نسوق مثال فمن المعروف أن الحرية المطلقة للمنافسة تؤدي للاحتكار لذا تضع جميع الدول تشريعات وتقيم مؤسسات بغاية منع الاحتكار وتعزيز المنافسة ولكن حدود الاحتكار والمنافسة ضيقة فمع وجود بضع شركات تحتكر السوق يعد أن المنافسة قائمة ، بينما في الواقع يؤدي وجود بضع شركات تحتكر سوق سلعة أو خدمة معينة ، إلى وقوع كامل السوق بأيدي عدد قليل من المالكين الأفراد ، فيما لو كانت الشركات عائلية أو مملوكة من أفراد قلائل وهذا غير مقبول من وجهة نظر العدالة الاجتماعية لذا يجب التدخل كي تكون هذه الشركات أو بعضها مملوكة من شريحة واسعة من الناس كي يعود الدخل لعدد كبير من المالكين الصغار .

وتلعب السياسة المالية بصورة عامة والسياسة الضريبية بصورة خاصة دورا محوريا في تحقيق أهداف السياسة ألاقتصاديه والاجتماعية , والسياسة ألاقتصاديه تعتبر محصله لعدة سياسات تعمل مع بعضها البعض بصورة تكاملية للوصول إلى تحقيق أهداف ألدوله والمجتمع , والمتمثلة في رفع معدل النمو في الناتج المحلي والقومي للوصول إلى تحقيق استقرار اقتصادي , وزيادة موارد الدولة من الإيرادات لتحقيق تنمية اقتصادية وتحقيق عدالة اجتماعية بين أفراد المجتمع.إن هذه الأهمية لهذا المورد يرجع إلى أن الضريبة هي عبارة عن استقطاع مبلغ من دخل كل شخص دون أن يحصل على منفعة مباشرة,وذلك من أجل المصلحة العامة ولمواجهة احتياجات البلاد لسداد رواتب الجند لحماية البلاد وبناء الطرق والمدارس والمستشفيات...الخ.

وقد حذر تقرير اقتصادي صدر أخيرا من عمليات تجنب دفع الضرائب وهروب الأموال بطريقة غير شرعية من قبل الشركات والأفراد في البلدان الفقيرة ويكلف البلدان النامية ما مقداره 500 مليار دولار سنويا وهذه الخسارة تتجاوز ما تحصل عليه هذه البلدان من مساعدات مالية من الخارج. وحسب التقرير الذي أصدرته «شبكة العدالة الضريبية» أخيرا تحت عنوان «استقطع الضرائب منا إن كنت تستطيع» يمكن تلمس الكيفية التي أصبحت الضرائب وفقها ساحة قتال أساسية في محاربة الفقر على المستوى العالمي.ويوجه التقرير توبيخا شديدا للمحاسبين والبنوك والشركات والمناطق التي أصبحت ملاذا من جباية الضرائب ـ والكثير من هؤلاء له علاقة ببريطانيا ـ لدورهم في الاستفادة المالية من أنشطة تؤول على تعميق الفقر وتهدد مصير الكثير من الدول وتزعزع مفهوم الديمقراطية. ويشدد التقرير على حاجة البلدان الفقيرة لرفع معدلات جباية الضرائب إذا كانت حقا تريد الهروب من دائرة الفقر.

إن الهدف الرئيس للتهرب هو تحقيق المزيد من المال بطرق وأساليب غير مشروعة ، وما يساعد على تحقيق هذا السلوك الفاسد شعور المكلف بارتفاع العبء الضريبي عليه ، وعدم تحديث التشريعات الضريبية ومعالجة الثغرات الموجودة فيها , وتعارضها مما يفسح المجال أمام التفسير الذاتي لها , وكذلك انعدام الشفافية في الإجراءات الفنية والإدارية , وضعف قاعدة المعلومات عن النشاط الاقتصادي عموماً والمكلفين بصورة خاصة ، وضعف جهاز مكافحة التهرب الضريبي وكفاءته وعدم تطبيق مهنة المحاسبة والمراجعة وإلزامية مسك الدفاتر المحاسبية في الوسط التجاري وقطاع الأعمال , وان غياب الجانب الاقتصادي في أداء وزارة المالية وتغليب وظيفة الجباية على غيرها . واليمن التي تواجهه مشكلة كبيرة وظروف اقتصادية صعبة بلغ الدين العام فيها مستويات عالية و أصبحت خدمته تستنزف الخزينة و مواردها (بلغ في عام 2007 أكثر من مائة مليار ريال ). و في ظل تقلب واردات الدولة من النفط وتذبذب الأسعار بين الهبوط والارتفاع وظهور بعض التقارير عن قرب نضوبه وتخفيض نسب التعريفة الجمركية على معظم السلع وتقلص الرسوم الجمركية لكثر حجم الإعفاءات الممنوحة لكثير من الجهات تارة باسم الاستثمار وتارة باسم جهات حكومية عسكرية وأمنية وتارة أخر باسم شركات نفطية , وما كشفة عنه الأزمة المالية الأخيرة من ضعف السياسة المالية مما جعل الدولة تعلن عن تخفض 50% من نفقاتها بعد إقرار الموازنة في مجلس النواب . وأصبح لزاما على الحكومة اليمنية التجاوب مع ما ذهبت إليه معظم دول العالم وتنفيذا لاقتراحات بعض المؤسسات المالية العالمية بضرورة اعتماد سياسة الضريبة واضحة ، و ذلك بعد أن أثبتت إن السياسة الضريبية السابقة عديمة الجدوى و فشلها نظرا لضعف أدائها عن تغطية الدين العام. ويعتبر التهرب الضريبي مشكلة عالمية تواجهه جميع البلدان المتقدمة منها والمتخلفة , ويختلف حجم المشكلة من بلد إلى أخر فالتهرب الضريبي في بعضها مشكلة صغيرة وفي بعضها الآخر كبيرة ، ونعتقد أنها في اليمن من الحجم الكبير جداً بحيث تؤثر سلبا ًوبقوة على موارد الخزينة العامة وعلى الأداء الاقتصادي وعلى البنية الأخلاقية للمجتمع ، ورغم كل هذه الأهمية لموضوع التهرب الضريبي لم تلقى هذه المشكلة الاهتمام المطلوب، وتبقى حتى الآن في الظل. ولكن في ضل ما تواجهه اليمن في الوقت الحاضر من استحقاقات كثيرة يتطلب إصلاحاً طال انتظاره ، فمسألة التهرب الضريبي يجب أن تأخذ مكانها في خطط وبرامج الحكومة ، وان مقاربتنا لهذه المشكلة هي دعوة ومساهمة في هذا الجهد الإصلاحي والذي يحتاج لتضافر جميع الجهود ليكون على النحو المنشود كي يدفع باليمن خطوات واسعة للأمام اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

1. **مشكلة البحث :**

بلغ التهرب الضريبي في اليمن مستويات مرتفعة مما جعل أثارة على الاقتصاد اليمني كبيرة جدا وصلت مستويات غير معقولة أو مقبولة في بلاد تبحث يوميا من الجهات المانحة والمتبرعة على تمويل مشاريعها التنموية , على الرغم إنها لو طبقة القوانين الضريبية لاستغنت عن هذا التسول والبحث المضني حتى أنها في بعض الأحيان تنازلت عن قرارها المستقل, ولم يتوقف التأثير عند هذا الحد بل تعده إلى التأثير الاجتماعي لان التهرب الضريبي خلق طبقة طفيلية تتمتع بكل الامتيازات على حساب السواد الأعظم من المجتمع الذي يعيش 80% من سكانه على اقل من دولارين في اليوم (تقرير برنامج مسح ميزانية الأسرة) . وبالتالي فإن تأثيرها أصبح شديد على الاقتصاد والمجتمع , بدليل استفحال هذه المشكلة عاماً بعد آخر إلى حد أنها أصبحت تمارس جهاراً نهاراً إلى الحدود التي تمس هيبة الدولة. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتوضيح طبيعة التهرب الضريبي والتعرف العلمي الرقمي لواقع التهرب ، وأشكالها وطرقها وحجمها ومبالغها. وتتلخص مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

ما هي الأسباب الفعلية للتهرب الضريبي في اليمن؟

ما هي الوسائل التي تحد من التهرب الضريبي ؟

ما هي الآثار التي نتجت عن التهرب الضريبي ؟

3**. أهداف البحث :** يهدف البحث بشكل عام إلى كشف ظاهرة التهرب الضريبي في اليمن باعتبار أنها تؤثر بشكل سلبي على إيرادات الدولة وأدائها الاقتصادي منذ زمن بعيد، وبالتالي فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف , يمكن إجمالها فيما يلي:

* التعرف على الحجم الحقيقي والفعلي للتهرب الضريبي في اليمن , وما هي أشكال وصور التهرب الضريبي.
* التعرف على الوسائل المستخدمة من قبل المتهربين ومعرفة الطبقات والأنشطة التي تتهرب من دفع الضرائب.
* التعرف على مساهمة كل قطاع من قطاعات المجتمع في تحمل الأعباء العامة , وهل هي متطابقة مع حجم الدخول لكل قطاع .
* التعرف على الوسائل المستخدمة في مكافحة التهريب والتهرب في الوقت الحاضر وهل هي كافية لمنع التهرب .
* تقديم التوصيات والمقترحات بالحلول التي تساعد على مواجهة صور وأشكال التهرب والتهريب والمتهربين .

4. **فرضيات البحث :**

انطلاقا من مشكلة البحث وأهدافه فإن فرضيات البحث تتحدد بثلاث فرضيات عامة هي:

الفرضية الأولى : ترجع أسباب التهرب الضريبي إلى قصور تشريعي وأخطاء تنفيذية .

الفرضية الثانية : حجم التهرب الضريبي في اليمن يلغي مبدأ تحقيق العدالة الضريبية في المجتمع اليمني.

الفرضية الثالثة : لا توجد علاقة بين التهرب الضريبي في اليمن وجماعات الضغط السياسي.

5. **أهمية البحث:**

يتناول هذه البحث موضوع بالغ الأهمية يتأثر به كل فرد في المجتمع اليمني , لان الجميع يساهم في دفع الضريبة إلى خزينة الدولة من اجل تحقيق أهداف المجتمع, لذلك فان الجميع يجب أن يعرفوا هل هم يدفعوا ضريبة بمقدار دخولهم وهل هناك مساواة بين الجميع في تحمل الأعباء العامة , وتكمن أهمية البحث بالعمل على تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي في اليمن وإظهار أهم أسبابها وآثارها وتحديد حجمه ومبالغه إذ أمكن وكيفية مكافحته ، وبالتأكيد على أن الإصلاح الجيد لن يكون إلا بالكشف عن المشكلة والتعرف العلمي الرقمي عليها, خاصة والخزينة العامة تعاني من تدني الإيرادات عموما ونحاول في هذا البحث التوضيح لحجم التهرب الذي قد يساعد الحكومة أن تغطي العجز في الموارد.

6. **منهجية البحث:**

لتحقيق أهداف البحث سيتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي المستند بشكل أساسي على معلومات مستقاة مباشرة من المراجع والأبحاث والدراسات السابقة وكذلك المجلات العلمية والدوريات المتعلقة بهذا الموضوع.

وتم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال تطبيق بعض الأساليب الإحصائية المناسبة مثل المعدلات والنسب المئوية , وسيتم الاعتماد على البيانات المالية والتقارير الصادرة عن وزارة المالية ومصلحة الضرائب وتطبيق المعايير العالمية عليها ثمّ سيتم إسقاط هذه المعلومات النظرية على الواقع الميداني بهدف تحديد التوصيات للحد من التهرب الضريبي .

7**. حدود البحث:**

حدود الدراسة تتمثل في حدود زمنية تتمثل في دراسة البيانات المالية الحكومية والتقارير السنوية المنشورة من وزارة المالية أو مصلحة الضرائب أو جهات حكومية أخرى للفترة من 2005- 2007.

8. تقسيمات البحث : تنقسم الدراسة إلى فصلين بالإضافة إلى النتائج والتوصيات :

الفصل الأول: يتناول مفهوم الضريبة وأنواعها في الجمهورية اليمنية.

الفصل الثاني يتناول التهرب الضريبي وصورة – وحجمه – وأسبابه – وأثاره – ووسائل مكافحته .

9. **الدراسات السابقة :**

1. دراسة أ.د.بامشموس, احمد عمر, المعنونة ((التهرب من الضريبة على الدخل ووسائل مكافحته))وتناول فيها الباحث الأسباب الرئيسة للتهرب الضريبي ووسائله المختلفة, والآثار المترتبة عليه, والتدابير التي قررها المشرع الضريبي اليمني لمكافحة التهرب الضريبي على الدخل المفروضة بالقانون رقم(31)لسنة 1991,ودور حق الاطلاع فيما يخص مكافحة التهرب , كما تناول الباحث التدابير المقترحة للرقابة على تنفيذ القانون والعقوبات التي تقع على المكلفين الذي يتبعوا أي طريقة من طرق الاحتيال والتهرب أو من يساعدهم أو يحرض على ارتكاب جريمة التهرب الضريبي, وخلص الباحث الى التوصية بالقيام بخصم الضريبة من المصدر عن طريق إتباع نظام الخصم والإضافة, إنشاء إدارة لمكافحة التهريب تتبع وزارة المالية, وأخيرا يقترح الباحث بعمل مادة في قانون ضريبة الدخل بعدم سريان تقادم لحق الدولة في الضريبة المستحقة لها في أي حال من حالات التهرب إلى من تاريخ علم مصلحة الضرائب بها ومدته سبع سنوات من هذا تاريخ .

الفصل الأول

مفهوم الضريبة

تعد الضريبة أحد مظاهر التضامن الاجتماعي الذي يحتم على كل مواطن تحمل نصيبه من أعباء الدولة مقابل حصوله على الضمانات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للسلطة العامة ودون إخلال بالتوازن بين المصالح العامة والمصالح الفردية ، وبحيث تأتى الضريبة معبرة عن السلام الاجتماعي الذي يتمثل في مجال الضريبة على وضع جانب من نشاط المواطنين في خدمة الجماعة وفقا لقدرات كل منهم وبشرط توافر موافقة السلطة التشريعية الممثلة للمكلفين على وجوب فرضها ، وهو ما يعبر عنه بمبدأ الرضا بالضريبة.

وبذلك لابد وأن تتوفر للضريبة في إطار مفهوم السلام الاجتماعي ثلاثة عناصر رئيسية:

1- العدالة وذلك بتوزيع العبء الضريبي بين كافة المواطنين على أساس المقدرة التكليفية لكل منهم التي تحدد مدى قدراتهم على الإسهام في تمويل النشاط الحكومي وهو ما يعبر عنه بعمومية الضريبة ، دون التأثير على إيجابيات أنشطتهم الإنتاجية في إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد أولويات الاستثمار والأنشطة الإنتاجية.

2- وفرة الحصيلة التي تتطلب عمومية الضريبة بسريانها على جميع المواطنين حسب ما يتوفر لديهم من عناصر الإخضاع ، بحيث يصعب إرجاء أدائها أو التهرب منها أو تجنبها ، كما يتعذر نقل عبئها بصورة تؤدى إلى انحرافها عن بلوغ أهدافها فضلا عن ضرورة توافر انخفاض حساسية الممولين تجاه الضريبة وضآلة شعورهم بعبئها ، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا باعتدال أسعارها واستقرار الأحكام المنظمة لها وبساطة ويسر الإجراءات الإدارية المتعلقة بالربط والتحصيل.

3- التوجه الاقتصادي والاجتماعي، فالضريبة أداة رئيسية في المجتمع المعاصر تستفيد بها الدولة لتعديل الهيكل الاجتماعي والاقتصادي على نحو يحقق أكبر قدر من الرفاهية لمختلف فئات المجتمع ويكون ذلك بصورة متباينة منها ما يقوم على تخفيض عبء الضرائب أو زيادة هذا العبء للتأثير على القوة الشرائية أو حجم المعاملات ، منها ما يقوم على التمييز في المعاملات الضريبية بين مختلف من الثروات أو الدخول الكبيرة لتحقيق أهداف اجتماعية أو بقصد إعادة توزيع الدخول عندما يعاد إنفاق حصيلة الضرائب التي تستقطع من الدخول الكبيرة فى صورة خدمات عامة يستفيد أصحاب الدخول المخفضة بالجانب الأكبر منها.

**1-تعريف الضريبة:**

يمكن تعريف الضريبة بأنها اقتطاع مبلغ من المال إلزامي نهائي، بدون مقابل مباشر يحصل علية الدافع ، في سبيل تأمين أعباء الدولة ، وهي مورد يجب أن يجاز استيفاؤه سنوياً..

والضريبة أو الجباية هي مبلغ مالي تتقاضاه الدولة من الأشخاص و المؤسسات بهدف تمويل نفقات الدولة. أي بهدف تمويل كل القطاعات التي تصرف عليها الدولة كالتعليم متمثلا في المدارس و رواتب المدرسين و الوزارات و رواتب عمالها ونفقات الحكومة والسياسات الاقتصادية كدعم سلع و قطاعات معينة أو الصرف على البنية التحتية كبناء الطرقات و السدود.

وفي الأنظمة الديمقراطية يتم تحديد قيمة الضريبة بقوانين يتم المصادقة عليها من ممثلي الشعب. وعادة ما تعهد وظيفة جمع الضرائب و توزيعها على القطاعات المختلفة إلى وزارة المالية (مصلحة الضرائب) بعد تحديد الميزانيات. وتنص الكثير من القوانين في عديد من البلدان على أن الجباية لمبلغ مالي تطلبه الدولة من الذين يتحقق فيهم شروط دفع الضريبة و ذلك بدون أن يترتب للدافع عن ذلك أية حقوق مباشرة . والضريبة هي مبلغ نقديا وليس عينيا . و توجد هناك عدد من أنواع الضرائب تختلف من دولة لأخرى و قد يختلف المسمى لنفس الضريبة من دولة لأخرى.

**2-قواعد الضريبة:**

لتنفيذ أهداف الضريبة فقد وضع لها ومنذ أكثر من مائتي عام قواعد محددة يجب أن يأخذها المشرع الضريبي بعين الاعتبار حين وضعه للنظام الضريبي، حيث تشكل هذه القواعد الأساس التقليدي للضريبة، وقد وضع هذه القواعد الاقتصادي الإنكليزي آدم سميث في كتابه الشهير "ثروة الأمم" وجوهر هذه القواعد ما يلي:

**1- قاعدة العدالة أو المساواة في المقدرة:** وتتطلب العدالة توزيع أعباء تمويل الإنفاق العام على المواطنين بحسب مقدرتهم التكليفية على تحمل الأعباء. وهناك مفهومان يرتبط ذكرهما بهذا المبدأ وهما:

العدالة الأفقية: وتعني معاملة ذوي الدخول المتماثلة معاملة متساوية حيث يفترض ألا يؤدي فرض ضريبة ما إلى تحميل فئة مهنية أو اجتماعية تتمتع بنفس مستوى الدخل بتحمل عبء أكبر من فئات أخرى (أي معاملة ذوي الدخول المتساوية معاملة متساوية).

العدالة الرأسية: وتتطلب الحد الأدنى من الفوارق في مستويات الدخول عن طريق تحميل الأغنياء حصة أكبر في تمويل النفقات العامة (أي معاملة ذوي الدخول المختلفة معاملة مختلفة).  
ولتحقيق مبدأ عدالة الضريبة لا بد من توافر الشروط التالية:

1. عمومية الضريبة، أي فرض الضريبة على جميع أنواع الدخول بدون استثناء لأن تغطية النفقات العامة يجب أن يساهم فيها جميع أفراد المجتمع.
2. تصاعد سعر الضريبة.
3. الاعتدال في سعر الضريبة.
4. إعفاء الحد الأدنى اللازم للمعيشة لحماية الأسر ذات الدخل المحدود من الضريبة.
5. وجود الإعفاءات الأعباء العائلية والظروف الاجتماعية.

2-**قاعدة الوضوح**: يقصد بالوضوح أن تكون الأحكام القانونية المتعلقة بتحديد وعاء الضريبية واضحة لدى المكلفين لكي يسهل تعاملهم مع أحكام القانون وتنفيذه بطريقة سليمة.

3-**قاعدة الملائمة:** بحيث يتم مراعاة الظروف المادية والنفسية لدافعي الضرائب لكي لا تصبح الضريبة معوقاً للإنتاج ومحبطاً لنشاط الأشخاص.

4-**قاعدة الاقتصاد في النفقات:**بحيث تكون نفقات الإدارة الضريبية في تحقق الضريبة وفرضها وجبايتها في حدود المعقول مقارنة بالمردود الضريبي.

5-**قاعدة المرونة**:بحيث يتمكن النظام الضريبي من مراعاة التغير في الحصيلة الضريبية بما يتناسب والتغير في الدخل القومي وبنفس الاتجاه.

وهناك قواعد أخرى يضيفها بعض الكتاب مثل , قاعدة إمكانية التطبيق, قاعدة الاستقرار.(الرجوع الرسالة – الربيدي 52 )

**3.أنواع الضرائب :**

تنقسم الضرائب عموما إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة وفيما يلي تفصيل لكل نوع من هذه الضرائب:

3**-1.الضرائب المباشرة :**

المقصود بالضرائب المباشرة الضرائب التي تقتطع من دخل المكلف ولا يستطيع نقل عبئها إلى طرف أخر ومن أمثلتها , ضرائب المرتبات, ضرائب المهن غير التجارية والصناعية, ضرائب الأرباح التجارية والصناعية, ضرائب ريع العقارات , ضرائب الدخل الناتج عن مبيعات العقارات , وهناك ضرائب أخرى ليست مفروضة في اليمن مثل الضرائب الثروة , ضرائب التركات , ضرائب أرباح بيع الممتلكات أين كان نوعها , وهناك ضرائب معفية في اليمن مثل ضرائب الدخل من النشاط الزراعي – السمكي , دخول العمال بالأجور اليومية.

3**-2.الضرائب غير المباشرة :**

وتعرف الضرائب غير المباشرة بأنها الضريبة التي يدفعها مكلف ثم ينقل عبئها إلى شخص آخر، وتفرض على واقعة معينة دون إمكان تحديد المكلف، كما أنها تفرض عند استعمال الثروة ومنها: (ضريبة الإنتاج- الضرائب الجمركية- ضرائب المبيعات , الاستهلاك). فهي ضريبة يدفعها شخص ويستطيع نقل عبء الضريبة إلى طرف ثالث .

ويمكن التفرقة بين الضرائب المباشرة و غير المباشرة بأكثر من طريقة:

الأولي: من ناحية المتحمل النهائي لعبء الضريبة, فالضرائب المباشرة هي التي يتحملها المكلف بالضريبة نفسه, أما الضرائب الغير مباشرة هي تلك التي يمكن نقل عبئها من المكلف لأي شخص أخر. إن وجود مثل هذه الإمكانية لنقل العبء الضريبي تجعل من المفيد معرفة الآثار الاجتماعية و الاقتصادية لفرض الضريبة علي شرائح الدخل المختلفة من ناحية و علي المحددات الاقتصادية الأخرى كالإنتاج و الاستهلاك و الادخار و الاستثمار.

الثانية: من ناحية الوعاء الخاضع للضريبة, فالضرائب المباشرة تكون علي الملكية أو الاكتساب بينما الضريبة غير المباشرة علي الإنفاق أو الاستعمال, فالضرائب علي الدخل الشخصي و علي الإرباح التجارية و الصناعية و الضرائب علي القيم المنقولة هي كلها ضرائب مباشرة, أما الضرائب علي المبيعات و القيمة المضافة و الضرائب علي الواردات والصادرات و الإنتاج و الاستهلاك جميعها ضرائب غير مباشرة.

1-3. مقومات النظام الضريبي:

يمثل النظام الضريبي مجموعة من العناصر التي تعمل بشكل مترابط لتحقيق أهداف معينة حسب قواعد ومقومات وإجراءات محددة، وتتكون مقوماته من الإدارة التشريعية التي تختص بإصدار القانون الضريبي والإدارة التنفيذية وهي التي تتولى تنفيذ القانون الضريبي الصادر من الإدارة التشريعية وإصدار التعليمات التنفيذية له، والجهاز القضائي الذي يتولى الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين المكلفين والإدارة الضريبية فيما يتعلق بتقدير الضرائب الواجب أن يدفعها المكلفين.

الفصل الثاني

التهرب من الضرائب

التهرب من دفع الضرائب يقوض النظام الضريبي في العديد من الطرق. It is unfair. فهو أمرا غير عادل وغير مقبول في كثيرا من البلدان. كون الإيرادات التي يمكن أن تستخدم ، في دفع الرواتب للعاملين في الحكومة والقيام بالاستثمار في البنية التحتية، أو في توفير المزيد من الخدمات الحكومية وإذا It wastes resources—ie, hampers economic growفرطت الحكومة في الموارد ، فان سوف يعق النمو الاقتصادي. And it feeds on itself, reducing respect for the integrity of the tax system and leading to more cheating. ما ويجعل النظام الضريبي سيء ويقلل من احترام النظام الضريبي وسلامة ، ويؤدي إلى مزيد من التهرب . يوجد التهرب الضريبي بنسبة عالية في القطاعات غير الرسمية مثل المؤسسات الفردية التي تحمل أسماءً تجارية .كذلك تمارس الشركات الكبيرة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال رفع قيمة المصروفات التشغيلية حتى تصبح الإيرادات قليلة  . و رغم ذلك فان هناك قوانين تعفي الأرباح الرأسمالية الكبيرة من الضريبة بهدف تشجيع الاستثمار و هذا ضد المقولة التي يقولها البعض أن الفقراء هم الذين يدفعون الضريبة و لا يدفعها الأغنياء في الواقع .

وعندما يتهرب أغنياء الوطن من سداد ما عليهم من ضرائب، فهذا التهرب ليس له إلا معن واحد.. أن الوطن في خطر هذا بالضبط ما يحدث في اليمن، فالأرقام الرسمية تكشف حقائق مفزعة، منها أن نسبة من يسددون ضريبة الدخل لا يزيد علي 5% فقط من جملة مستحقي سداد ضريبة الدخل والبالغ عددهم أربعمائة ألف منشاة ومن هؤلاء 1% فقط يسددون الضريبة بشكل حقيقي أي يسددون الضرائب المستحقة فعلا علي دخولهم الحقيقية، أما الباقون ونسبتهم 99% فإما يتهربون أساسا من سداد الضرائب أو يقدمون إقرارات ضريبية تقل كثيرا من دخولهم الحقيقية. والمشكلة ليست في قلة عدد من يسددون الضرائب بشكل حقيقي فقط ولكن المشكلة أيضاً إن عدد من يتقدمون بإقراراتهم الضريبية لا يزيد علي 12% من المكلفين الواجب أن يقدموا إقرارات ضريبية بينما يجب أن يكونوا أكثر من هذا الرقم، وهذا يعني إن التهرب من سداد الضرائب أمر سائد في طول البلاد وعرضها منذ سنوات وقد ترسخت عمليات التهرب الضريبي حتى صارت القاعدة العامة هي التهرب من سداد الضرائب أما الاستثناء فهو سداد الضرائب، وانتشر مفهوم عام يقول إن الشاطر هو الذي يتهرب من سداد الضرائب أما الملتزمون فهم قليلو الحيلة.

والتهرب الضريبي يعني عدم دفع الضريبة المترتبة على المكلف سواء من خلال تقديم بيانات مضللة لمصلحة الضرائب، أو من خلال استخدام وسائل غير مشروعة للإفلات من دفع الضريبة وبعبارة أخرى أن المكلف يتخلص من دفع الضريبة إما بشكل كلي أو بشكل جزئي ، وينجم عن التهرب الضريبي آثار سيئة للخزانة العامة ، لكونه يقلل حصيلة الضرائب ، وآثار سيئة على المكلفين الذين لا يستطيعون التهرب أو لا يقبلونه ، فيتحملون عبء الضريبة بينما يفلت منه آخرون ، مما يؤدي إلى عدم تطبيق مبدأ العدالة في توزيع الأعباء العامة.

**1-2. مفهومه التهرب الضريبي** :

يقصد بالتهرب الضريبي بأنه عدم دفع الضريبة المستحقة على المكلف ، و يكون ذلك إما بعدم دفع جزءا منها أو المبلغ كاملا المفروضة عليه ،  و يتم التهرب قبل بدء فترة الدفع أو خلالها باستخدام وسائل معينة غير مشروعة. ويعرفه خبراء الميزانية بأنه يتمثل في أية مساع أو جهود أو محاولات يقوم بها المكلف للتخلص من كل أو جزء من التزاماته القانونية بأداء الضريبة المستحقة عليه ويمكن تحديد ثلاثة أنوع للتهرب من دفع الضريبة فهناك التهرب المباشر أو يكون في شكل الغش الضريبي وأخيرا التجنب الضريبي وفيما يلي أنوع التهرب:

-**1 التهرب الضريبي**: هو مخالفة غير مشروعة تتم من خلال مخالفة النصوص القانونية , بقصد التهرب من دفع الضريبة من خلال إخفاء ومعلومات عن نشاطه أو دخلة .

2 -**الغش الضريبي** : و يتم بالطريقتين التاليتين أو بإحداهما ، الأولى من خلال جهل أو تجاهل المكلف بعدم علمه بالنصوص القانونية التي تلزمه بدفع الضريبة و بالتالي لا يدفعها ، و الأخرى من خلال إخفاء السلع التي ينتجها أو يستوردها حتى لا يدفع عليها ضريبة.

3 -**التجنب الضريبي** : هي عملية تخلص مشروعة من دفع الضريبة و تتم باللجوء إلى ثغرة موجودة في النصوص القانونية الخاصة بالضريبة( أي أنه لا يوجد مخالفة للنصوص القانونية).

**2-2 .** **أسباب التهرب الضريبي:**

إن الدافع الرئيسي للتهرب هو تحقيق المزيد من المال ولكن بطرق غير مشروعة، وهذا ينطبق على جميع المساهمين في حلقة التهرّب ، وفي التحليل سنركز على الظروف التي تتيح تحقيق هذا الميل الفاسد في الواقع على نحو واسع . ونعتقد أن جملة من الأسباب تتضافر مع بعضها لتخلق وتتيح عملية التهرب الضريبي الواسع وهي:

-  1-2-2 أسباب أخلاقية : ويقصد بالأسباب الأخلاقية المستوى الأخلاقي ودرجة الوعي الوطني والثقافي السائد في الدولة والمجتمع ، فكلما كان هذا المستوى مرتفعاً لدى الأفراد كلما كان هؤلاء الأفراد يتمتعون بشعور عال بالمسؤولية ، وبحب متنام للمصلحة العامة ، وسعي حثيث نحو أداء واجباتهم التي تحددها الأنظمة والقوانين نحو الجماعة ، والتي تأتي في مقدمتها قبولهم بأداء واجب الضريبة باعتبار إن ذلك إحدى طرق المحافظة على كيان الدولة والمساهمة في رقيها وتقدمها بل ومساعدتها في تقديم أفضل الخدمات إلى كل أفراد المجتمع والعكس إذا كانت الدولة والمجتمع تنشر ثقافة حب الذات والتكالب على الاستحواذ على المال العام فان التهرب ينتشر بصورة كبيرة بين المجتمع وتصبح ثقافة سائدة يتفاخر بها مرتكبوها, وتخلق نوع من عدم المبالاة وعدم الشعور الوطني في المجتمع.

2-2-2 -الأسباب التنظيمية الفنية للتهرب: المقصود بالأسباب التنظيمية والفنية نقص الإجراءات التنظيمية الإدارية والفنية المحاسبية في الجهاز الضريبي والمؤسسات المشرفة على العمل الاقتصادي والتجاري في البلاد , وتكون من خلال أن الضريبة لا تتم إلا بتقديم تصريح من قبل المكلف سواء كان شخص طبيعي أو المنشأة التجارية أو الصناعية أو غيرها، فعدم  وجود برنامج مراقبة (نظام) فني دقيق يتابع الأفراد و الشركات و كيفية حساب  الضريبة الحقيقية عليهم يلعب دوراً هاماً .  ومن هنا ظهرت طريقة للتهرب من الضريبة الجمركية من خلال إخفاء الورقة الحقيقية الخاصة بالبضائع و إظهار ورقة مزوّرة غيرها تحمل قيمة أقل من الأصلية . وبالمحصلة فإن الأسباب الفنية والتنظيمية ومدى انضباطها وقدرتها على كشف التهرب الضريبي له الأثر الذي لا يستهان به في جعل المكلفين يتخذون قراراتهم بشأن التهرب من دفع الضريبة أو الالتزام بالقوانين والأنظمة . تطبيق النظام الضريبي , نقص المعلومات عن المكلفين , عدم تطبيق النظام المحاسبي , وجود إلزام قانوني بعدم التعامل مع التجار الى بموجب فواتير تطبيق عقوبات قاسية في حالت عدم الالتزام. غياب جهاز مكافحة تهريب فعال وعدم وجود قانون عقوبات خاص بالتهرب الضريبي. احتكار وزارة المالية لكل ما يخص الضرائب تشريعا وتنظيما وسياسة دون إشراك الجهات الفاعلة مثل المتخصصين الأكاديميين والتجار ونقابات العمال والخبر الاقتصاديين. ضعف الرواتب والحوافز لموظفي الدولة ولموظفي الضرائب, ضعف كفاءة الجهاز الضريبي لان أكثر من 50% من العاملين في الضرائب غير متخصصين.

3-2-2 -الأسباب السياسية للتهرب الضريبي : تلعب السياسة التي تتبعها الدولة دوراً هاماً في التهرب الضريبي فإذا أنفقت الدولة حصيلة الضرائب التي تجبيها في وجوه نافعة فان الأفراد يشعرون أن ما يدفعونه يعود عليهم بالفائدة وبالتالي يقل تهربهم من الضرائب المفروضة أما إذا بددت الدولة حصيلة الضرائب في وجوه لا تعود بالنفع على المواطنين فإنهم سيبذلون قصارى جهدهم في التهرب من الضريبة. أي أن الدولة قد لا تظهر أي تغيير على صعيد التطوير العام للدولة ولقطاع الخدمات العام بحيث لا يشعر المواطنون بالفائدة لدى دفعهم الضريبة وحينها سيتهرب المواطنون من دفع الضريبة. كذلك إذا وجدت عدالة ضريبية بين المواطنين من خلال التشريعات والإجراءات التي تساوي بين المكلفين حسب دخولهم والمقدرة على الدفع فإنها تكون عامل مساعد على دفع الضريبة أما إذا وجد المكلفين تمايز بينهما فإنهم يسعون إلى التهرب من دفع الضريبة.

4-2-2-الأسباب الاقتصادية : يلعب مستوى المعيشة و الوضع الاقتصادي العام دورا في الالتزام بالضريبة، فالوضع الاقتصادي الجيد ووفرة رؤوس الأموال, ومستوى الدخل , وأسعار الضريبة وتصاعدها تؤدي إلى عدم التهرب الضريبي و العكس صحيح , غياب الجانب الاقتصادي في أداء الجهاز الضريبي (وزارة المالية) وتغليب وظيفة الجباية وعدم وجود سياسة ضريبية واضحة تحدد الدولة من خلالها فلسفتها في فرض الضريبة يشجع على التهرب الضريبي.

5-2-2-الأسباب الجزائية : المقصود بالأسباب الجزائية هي العقوبات القانونية المفروضة في القانون , ويساعد الجزاء الذي تفرضه الدولة على المتهرب من الضرائب إلى التقليل من التهرب الضريبي وعادة ما يوازن المكلف بين مبلغ الضريبة المترتب عليه وبين العقوبة التي سيتعرض لها إذا ما تهرب من دفع الضريبة المستحقة عند افتضاح أمره ، فإذا كانت العقوبة أكبر وأقسى تراجع عن التهرب والعكس صحيح . وقد لا تكون العقوبة مادية خالصة فقط فقد يتعداه باستخدام طرقاً أخرى تراها الدولة مناسبة مثل المنع والحرمان والتقييد والسجن.

6-2-2-ارتفاع العبء الضريبي على المواطنين ارتفاعاً كبيراً يؤدي إلى إرهاقهم بالضرائب ، و شعورهم بانعدام المساواة والعدالة الاجتماعية ، كذلك فان ارتفاع معدل الضريبة يؤدي إلى التهرب الضريبي خصوصاً في الأرباح الناتجة من جهد شخصي و عمل شخصي بدني خاص وهذا كله سيفقدهم شعورهم بالوازع الوطني تجاه دولتهم وبالتالي تهربهم ضريبياً.

* ارتفاع الضريبي مقارنة بالدول المجاورة .
* ضآلة مبالغ الشرائح الضريبية التي تآكلت قيمتها بسبب التضخم.
* حد الإعفاء الضريبي مقارنة بالدول المجاورة.

7-2-2- عدم الشفافية في الإجراءات والإعفاءات الضريبية و عدم قيام الدولة بنشر نسب الضرائب المفروض دفعها والمعايير المتبعة في تحصيلها, أيضا عدم وجود ضوابط واضحة في معاقبة المتهربين وكشف المتهربين ، وعدم وضع ضوابط واضحة في التعامل بين المكلف والموظف ، عدم نشر المبالغ المحصلة بحسب أنواعها , وأيضا عدم دعم ذلك بالقيام بدراسات عن الضرائب والتهرب الضريبي كل ذلك يسبب الغموض ويزيد من دور العامل الذاتي والتحريض على التهرب الضريبي.

8-2-2 –الغموض في التشريعات الضريبية : المقصود بالغموض في التشريعات الضريبية عدو وضوحها وتعارضها وتعقيدها وسو تفسيرها الذي يتيح مجالا أمام التدخل الفاسد , مما يفسح المجال للمكلفين بعدم دفع الضريبة وعدم الالتزام بالقانون أو التوطئ مع بعض الموظفين للتهرب من دفع الضريبة أو دفع مبلغ اقل من المبلغ المستحق .

9-2-2 – نقص الوعي الضريبي بين الناس وعدم وعيهم بأهميتها ودورها في الحياة الاقتصادية وبالعائد الذي تؤديه مجموعة الضرائب المجنبة، وجهلهم بالفوائد العامة التي تلعبه أموال الضريبة في الدولة في التنمية الاقتصادية من الأسباب التي تساهم في انتشار التهرب الضريبي.

**3-2. طرق التهرب الضريبي:**

بحسب مبادئ فرض الضريبة فإن كل دخل يتحقق من أي نشاط كان, ومهما كان حجمه يجب أن يخضع للضريبة، وكل دخل أو جزء لا يخضع للضريبة يعتبر تهرب, ولاشك إن للمتهربين أساليبهم وطرقهم التي يعتمدون عليها في إخفاء أنشطتهم أو بعض الأنشطة , وعدم إظهارها للجهات الضريبية أو عدم إظهار البيانات كاملة , ويتخذ التهرب الضريبي عدة أشكال يمكن أن نؤجرها في البنود الرئيسية التالية:

1. إخفاء النشاط كلياً بحيث لا يفصح عن أي معلومات موثقة للجهات الحكومية أو غير الحكومية وبالتالي لا يدفع أية ضرائب على الإطلاق، وهذا أكثر أشكال التهرب أماناً وهذا يشمل ثغرات كبيرة في النظام التجاري والاقتصادي في بلادنا حيث إن الاقتصاد غير الرسمي يمثل نسبة كبير من منشات الأعمال وينعكس هذا على الامتثال الضريبي الطوعي في اليمن حيث إن معظم المنشات الكبيرة منها أو المتوسطة أو الصغيرة يعمل خارج الإطار الرسمي للاقتصاد وقد ذكرت دراسة إن منشات الأعمال تزيد بأكثر 400,000 منشات في اليمن , ومع هذا فان ما يخضع للتحاسب الضريبي اقل من 40% وتصبح الفجوة كبيرة جدا( النظام الضريبي على الأعمال الصغيرة في اليمن- (FIAS )خدمات استشارية حول مناخ الاستثمار –ابريل 2008) . وان هنا أقول إن الفجوة أكثر بكثير من هذه النسبة.
2. ممارسة النشاط غير الرسمي : يقدر عدد الذين يمارسون النشاط ولا تعرف الإدارة الضريبية عنهم بأكثر من 80% من المسجلين لدى الجهات الرسمية ليس هذا وحسب بل إن خطط الضرب السنوية تقدر عدد المكلفين الذي يمكن أن يتحاسبوا ضريبيا بأقل من أرصدة الأعوام السابقة . والجدول التالي يوضح حجم المكلفين المسجلين عند الجهات الضريبية ونسبة التزام المكلفين بتقديم الضريبية للسنوات الثلاث الماضية

جدول رقم(1)النشاط غير الرسمي بموجب خطط مصلحة الضرائب لضرائب الدخل

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| البيان | عدد المكلفين عام 2005 | | | | عدد المكلفين عام 2006 | | | | عدد المكلفين عام 2007 | | | |
|  | المكلفين بعد الإضافة والخصم | المقدمين إقرارات | غير المقدمين إقرار | | المكلفين بعد الإضافة والخصم | المقدمين إقرارات | غير المقدمين إقرار | | المكلفين بعد الإضافة والخصم | المقدمين إقرارات | غير المقدمين إقرار | |
| العدد | نسبة% | العدد | نسبة  % | العدد | نسبة % |
| ش. قطاع عام | 66 | 22 | 44 | 67 | 70 | 16 | 54 | 77 | 72 | 19 | 53 | 74 |
| ش. قطاع مختلط | 14 | 8 | 6 | 43 | 14 | 7 | 7 | 50 | 15 | 10 | 5 | 33.3 |
| شركات أموال | 888 | 313 | 575 | 64.8 | 974 | 340 | 634 | 65 | 1,065 | 412 | 653 | 61 |
| شركات أشخاص | 341 | 40 | 301 | 88 | 339 | 56 | 283 | 83.5 | 357 | 108 | 249 | 69.8 |
| مؤسسات أفراد | 118,613 | 31,906 | 86,707 | 73 | 119,977 | 30,863 | 89,114 | 74.3 | 126,104 | 29,762 | 96,342 | 76.4 |
| شركات أجنبية\* | 131 | 79 | 52 | 39.7 | 167 | 41 | 126 | 75.5 | 151 | 56 | 95 | 71.4 |
| مكلفين اربح مهن | 26,898 | 6,843 | 20,054 | 74.6 | 26,655 | 6,706 | 19,949 | 74.8 | 27,515 | 6,422 | 21,093) | 76.7 |
| م. ريع العقارات | 94,683 | 17,391 | 77,292 | 81.6 | 94,422 | 17,394 | 77,028 | 81.6 | 96,305 | 16,551 | 79,754) | 82.3 |
| إجمالي مكلفين | 241,634 | 56,600 | 185,230 | 76.7 | 242,618 | 55,422 | 187,195 | 77.2 | 251,584 | 53,340 | 198,244 | 78.8 |

المصدر : التقارير السنوية لمصلحة الضرائب

\*في عام 2005 كان مدون أمام الشركات الأجنبية ضريبة مرتبات وتغيرت في عام 2006 إلى ضريبة أرباح.

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي :

1. ارتفاع عدد المكلفين غير الملتزمين من فترة إلى أخرى وهذا يدل على تراجع ألأداء .
2. العدد البسيط من المكلفين لضرائب الريع العقاري الملتزمين بتقديم الإقرارات 18% كما في الجدول أما إذا تم إضافة الحجم الفعلي للعقارات المؤجرة فان الملتزمين لا يمثلون حتى 5% من عدد المكلفين الواجب أن يخضعوا للضرائب والذين يزيد عددهم عن 800.000 عقار .
3. إذا تم استبعاد مكلفين الريع العقاري من الإجمالي فان نسبة المتهربين من دفع الضريبة حسب تعداد المنشآت قد يصل إلى 90% عام 2005 ,ونسبة 91% عام 2006,ونسبة 92% إذا اعتبرنا إن هناك نمو يمثل 3% سنويا فقط فقط.

جدول رقم (2) المكلفين ضريبة الإنتاج (المبيعات) المقدمين إقرارات

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **البيان** | **العدد حسب المسح الصناعي 2004** | **العدد في تقارير الضرائب السنوية** | | | **الانحراف لعام 2007** | |
| **العدد** | **النسبة** |
| **2005** | **2006** | **2007** |
| **مصانع 5-10 عمال** | **3,686** |  |  |  |  |  |
| **مصانع 10 عمال فأكثر** | **1,096** |  |  |  |  |  |
| **الإجمالي** | **4,782** | **690** | **207** | **207** | **4,575** | **95.7%** |

**المصدر المشاريع الصناعية المصرح لها من الهيئة العامة للاستثمار لعامي 2005, 2006 تبلغ 327 مصنع**

**من الملاحظ إن غير الملتزمين من المكلفين يبلغ 95.7% من عدد المكلفين لضريبة المبيعات من المصنعين فقط على أساس حجمهم في عام 2004 , ودن الإضافات التي حصلت في الأعوام التالية مع العلم أن كتاب الإحصاء السنوي لعام 2007 يوضح إن عدد المصرح لها لعام 2006 بلغ 361 مشروعا وعام 2007 بلغ 360 مشروعا المعظم منها مشاريع صناعية , كما إن رفض التجار تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (19) وتعديلاته حتى هذه الأيام يدل دلالة واضحة على الرغبة في التهرب من دفع الضريبة .**

جدول رقم(3)النشاط غير الرسمي بموجب خطط مصلحة الضرائب لضرائب الدخل لعام 2007

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| البيان | الحصر وعدد المكلفين لعام 2007 | | | | المنفذ الفعلي عام 2007 | الانحراف | |
| المكلفين31  /12/2006 | إضافة | حذف | الإجمالي  يناير ديسمبر |
| عدد | نسبة |
| شركات قطاع عام | 70 | 2 | 0 | 72 | 19 | (53) | 74 |
| شركات قطاع مختلط | 14 | 1 | 0 | 15 | 10 | (5) | 33.3 |
| شركات أموال | 974 | 98 | 7 | 1,065 | 412 | (653) | 61 |
| شركات أشخاص | 339 | 20 | 2 | 357 | 108 | (249) | 69.8 |
| شركات أفراد | 120,010 | 17,425 | 11,331 | 126,104 | 29,762 | (96,342) | 76.4 |
| شركات أجنبية | 167 | 11 | 27 | 151 | 56 | (95) | 71.4 |
| مكلفين اربح مهن | 26,295 | 2,448 | 1,228 | 27,515 | 6,422 | (21,093) | 76.7 |
| مكلفين ريع العقارات | 94,359 | 5,241 | 3,295 | 96,305 | 16,551 | (79,754) | 82.3 |
| إجمالي مكلفين | 242,228 | 25,246 | 15,890 | 251,584 | 53,340 | (198,244) | 78.8 |

الجدول أعلاه يكشف الكثير من الملاحظات منها إن حجم النشاط غير الرسمي المعلوم للضرائب يقترب بحوالي 80% حسب الكشف أعلاه, وبنسب مخيفة تشمل كافة القطاعات بما فيها القطاع العام الحكومي وهذا يدل على الاستهتار في تطبيق القوانين ومنها قانون الضرائب, إن هذه النسب تتم عام بعد أخر , إن وزارة التجارة نشرة إن عدد الشركات التي سجلت خلال عام 2007 تزيد 238 شركة بينما المسجل في مصلحة الضرائب لا يمثل إلى اقل من الثلث فأين الشركات التي صدرت لها تصاريح وهل تعمل وتمارس نشاطها بدون بطاقة ضريبية.

ولكي تكون دراستنا أكثر دقة لحجم التهرب الضريبي فقد قمن بتحليل حجم الشركات في الإدارة العامة للضرائب كبار المكلفين مقارنة مع الشركات المسجلة في وزارة الصناعة والتجارة والكشف التالي يوضح الفارق بين وزارة التجارة والصناعة ومصلحة الضرائب.

جدول رقم(4)يوضح **التفاوت الكبير بين الشركات المصرح لها بممارسة النشاط والعدد المسجل في مصلحة الضرائب**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **البيان** | **العدد في الصناعة 2008** | **العدد في الضرائب 2007** | **الانحراف بين الجهتين** | | **نسبة المقدمين إقرارات** | | **نسبة التحاسب والربط** | |
| **العدد** | **النسبة** | **العدد** | **النسبة** | **العدد** | **النسبة** |
| **شركات مساهمة عامة\*** | **181** | **15\*\*** | **166** | **91.7** | **12** | **6.6** | **12** | **6.6** |
| **شركات أموال محدودة\*** | **3,755** | **1,065\*\*** | **2,690** | **71.6** | **412** | **11** | **254** | **6.8** |
| **شركات تضامن** | **738** | **357\*\*** | **381** | **51.6** | **108** | **14.6** | **74** | **10** |
| الإجمالي | 4,674 | 1,437 | 3,237 | 69.3 | 532 | 11.4 | 340 | 7.3 |

\***في مصلحة الضرائب يتم الترتيب على أساس شركات أموال دون تحديد أيهما المساهمة والمحدودة , ومن جانبنا اعتبرنا الشركات المختلطة من ضمن الشركات المساهمة العامة .**

**\*\* يوجد تناقض بين تقرير مصالحة الضرائب وتقرير الإدارة العامة لكبار المكلفين في عدد الشركات واعتمدنا تقرير المصالحة في هذا الجدول .**

وهكذا نلاحظ الفجوة الكبيرة بين جهتين حكوميتان مسئولتان عن الإشراف والتعامل مع الشركات حيث بلغت الفرق بيتمها ( 3,237 )شركة وبنسبة 69.3% , وهذا يدل على وجود نشاط غير رسمي لا يقتصر على الإفراد وإنما يمتد إلى الشركات . كما يلاحظ أن الذين ملتزمين بتقديم إقرارات ضريبية تبلغ نسبتهم 11.3% من إجمالي الصرح لهم بممارسة النشاط , أما الذين تم التحاسب وربط الضريبة عليهم فتبلغ النسبة 7.3% من إجمالي الصرح لهم بممارسة النشاط.

كشف رقم (5) عدد المكلفين والإقرارات المقدمة والذين يمسكون دفاتر والذين لا يمسكون والمقدمين في الموعد وبعد الموعد لضريبة الأرباح التجارية والصناعية في إدارة كبار المكلفين والفروع لعام 2007

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| البيان | المكلفين حسب الحصر | المقدمين إقرار في الموعد | | | | القدمين الإقرار بعد الموعد | | | | الانحراف | | | |
| يمسكون | لا يمسكون | مجموع | % | يمسكون | لا يمسكون | مجموع | % | مج المقدمين | النسبة | مج يمسكون | نسبة |
| ش. قطاع عام | 75 | 13 | 00 | 13 | 17 | 6 | 00 | 6 | 8 | 19 | 25 | 19 | 100 |
| ش. قطاع مختلط | 16 | 9 | 00 | 9 | 56 | 1 | 00 | 1 | 6 | 10 | 63 | 10 | 100 |
| ش. أموال | 963 | 183 | 75 | 258 | 27 | 52 | 56 | 108 | 11 | 366 | 38 | 235 | 64 |
| ش. أشخاص | 128 | 18 | 25 | 43 | 34 | 5 | 5 | 10 | 8 | 53 | 41 | 23 | 43 |
| مؤسسات أفراد | 1,299 | 123 | 412 | 535 | 41 | 16 | 56 | 72 | 6 | 607 | 47 | 139 | 23 |
| شركات أجنبية | 146 | 51 | 4 | 55 | 38 | 15 | 1 | 16 | 11 | 71 | 48 | 66 | 93 |
| إجمالي مكلفين | 2,627 | 377 | 516 | 913 | 34 | 95 | 118 | 213 | 8 | 1126 | 43 | 492 | 43.7 |

**المصدر : منجز 2007 وخطة 2008 – الإدارة العامة لكبار المكلفين مصلحة الضرائب – الجمهورية اليمنية**

بلغة نسبة المكلفين الذين قدموا إقراراتهم في الموعد القانوني 34% من عدد المكلفين المحصورين في الإدارة العامة وفروعها , منهم 377 يمسكون دفاتر فقط وبنسبة 41.3% من إجمالي المقدمين في الموعد القانوني , ام الذين يتم التحاسب الضريبي معهم طبقا لدفاتر محاسبية منتظمة طبقا للمواد 12, 13, 14 من قانون ضرائب الدخل رقم (31) وتعديلاته فيبلغ 492 شركة ومؤسسة في الإدارة العامة للضرائب على كبار المكلفين وفروعها وبنسبة 43.7% من المقدمين إقرارات عموما في عام 2007.

وهذا كله يرجع بسبب إن القوانين الضريبية وغير الضريبية الحالية المطبقة في اليمن لا تعاقب من يمارس أي نشاط دون الحصول على ترخيص من الجهات الرسمية قبل ممارسة النشط بصورة فعلية وبالتالي الإبلاغ إلى مصلحة الضرائب من قبل المكلف كما إن التنسيق بين مصلحة الضرائب ووزارة التجارة والسلطة المحلية يكون منعدم.

1. معظم وكلاء الشركات الأجنبية لا يوثقون وكالاتهم ، وأصبح الاستيراد في اليمن يمثل قمة الفوضى التجارية التي لم يشهد لعالم مثيل إلى بلاد اليمن وهذا الأسلوب يجعل مراقبة السلع ومستورديها من التجار صعبة بل ومستحيلة وهذا واحد من أكبر بنود التهرّب الضريبي .
2. عدد كبير من مصانع صغيرة وورش صناعية وورش مقاولات ومكاتب تجارة وخدمات مختلفة تعمل بدون أي ترخيص، وهي تبلغ عشرات الآلاف، ويقدر البعض أن حجم الصناعة غير المرخصة في القطاع الخاص يعادل حجم المرخصة منها حسب المسح الصناعي الذي تم من قبل الجهاز المركزي للإحصاء في عام 2004 بلغت المنشات التي عماله 1-9 عمال 41.020 منشاة .
3. لوحظ إن الإدارة الضريبية لا ترحل المكلفين المتخلفين من سنة إلى أخرى من الذين لم يسددون الضرائب فمثلا عدد المكلفين المرحلين من عام 2004 من شركات الأموال كان (497)شركة مع تجاهل أرصدة السنوات السابقة لعام 2004 وبعد إضافة المكلين لعام 2005 وخصم من سدد فان الرصيد الواجب إن يرحل إلى عام 2006 (1,128)شركة ولكن المرحل الفعلي كرصيد افتتاحي لعام 2006 في السجلات الضريبية كان (231 ) شركة فقط وهن يبلغ الفارق بحدود 847 شركة وهكذا في عام 2007 لم ترحل الأرصدة, مما يعني وجود تهرب ضريبي حتى من المكلفين الذين تم قيدهم في السجلات الضريبية .
4. لوحظ إن هناك فارق في المبالغ المقدمة في الإقرار الضريبي لشركات الأموال وبين المبالغ في كشف التدقيق والتحاسب وبين المبالغ المحصلة فعلا من واقع كشف الإيرادات المحصلة المبالغ بالمليون

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| البيان | من واقع الإقرار | | من كشف التحاسب والربط | | المحصل فعلا | |
| عدد | المبلغ | عدد | المبلغ | عدد | المبلغ |
| ش. أموال | 171 | 3,445 | 42 | 59,972 |  |  |

(يكمل من الادارة الضريبية اذا امكن تفسيرة)

ب- تضخيم النفقات والتكاليف على نحو وهمي حيث يتم زيادة تكاليف المواد والمستلزمات السلعية أو النفقات الإدارية، وذلك بقصد تقليص الأرباح الظاهرة وبقصد التعويض عن تكاليف قوة العمل (الأجور) حيث يتم التصريح عن عدد أقل من قوة العمل وسداد ضرائب أجورهم أقل حتى إن بعض الشركات تقدم إقرارات ضريبية بمرتبات لموظفيها لا يصل إلى 15.000 ريال وهذا يرجع بدرجة أساسية إلى عدم قيام بتحديد حد أدنى للأجور الواجب أن تدفع للموظف في القطاع الحكومي أو الخاص.

د-استغلال قانون الاستثمار رقم(22) كواحد من الوسائل التي تساعد على التهرب ومن ذلك الإعفاء الضريبي للتوسعات في بعض المصانع والتي هي وسيلة من وسائل التهرب , او لبعض المستثمرين الجدد او لجمعيات وعلى سبيل المثال فقد بلغ قيمة البضائع المستوردة باسم الشركات الاستثمارية والتي أعفيت من الجمارك 165.587 مليون ريال قدرت الرسوم الجمركية لها مبلغ 9.594 مليون ريال (تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لعام 2007) فتخيل عند بيع هذه البضائع في السوق كم يكون حجم التهرب من ضرائب الدخل والجمارك وضرائب المبيعات , وكذلك منح إعفاء لبعض الأنشطة رغم إن دورها في التنمية لا يذكر وإنها لا تعفا من ضرائب الأرباح في بلدان مماثلة لبلادنا مثل شركات الهاتف النقال او البنوك .

فالإعفاء في كل الدول هو خروج عن قاعدة المساواة وبالتالي لا تقر إلا في أضيق النسب والحدود وتعطى في شقها الاجتماعي بينما للأسف هذه الإعفاءات لدينا شبه معدومة في حين أن الإعفاءات الاقتصادية التي تعطى لكبار المستثمرين أي لأصحاب الدخول العالية هي السائدة وهي ورغم مرور أكثر عقدين لم تؤد إلى زيادة الاستثمار لأنه بالأساس هناك تهرب ضريبي واسع أدى إلى سوء توزيع الدخل والثروة في المجتمع والى انعدام العدالة في توزيع الأعباء العامة بين المجتمع .

هـ. استغلال المادة (70) من قانون ضريبة الدخل رقم 31 لعام 99 وتعديلاته , والتي تسمح لبعض كبار التجار التحاسب ضريبيا على أساس تقديري وبدون دفاتر محاسبية , وهذا أصبح مدخل من مداخل التهرب الضريبي كما سنشاهد عند تقدير حجم التهرب. حيث تزايد حجم المكلفين الذين يتحاسبون على أساس مبلغ مقطوع من عام إلى أخر.

هـ . تخفيض أسعار السلع والخدمات ما أمكن ذلك (تخفيض الإيرادات)، وسهولة تزوير الفواتير تسهل هذه العملية إلى حد كبير، ويلجأ لهذه الطريقة مستوردو السلع حيث الكمية المستوردة موثقة لدى الجمارك في بياناتهم، وهنا يوجد إشكالية، فالمستورد يقوم عادة بتخفيض أسعار السلع في فواتير الاستيراد من أجل التهرّب الجمركي، بما يزيد عن 50 % من الأسعار الحقيقية، مما يضطره لأن يضع سعر مبيع لا يزيد كثيراً عن السعر المثبت في فواتير الاستيراد بغرض التهرب من ضريبة الأرباح , والمبيعات والدليل عدم قبول التجار تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم(19) وتعديلاته رغم مرور أكثر من 7 سنوات من صدوره . وقد أورد الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقريره لعام 2006, 2007, بعض الأمثلة منها حديد التسليح حيث بلغت قيمة الطن في البيانات الجمركية مابين (59.500-74.600 ريال ) بينما قيمة الطن حسب بيان جمركي معفي بلغ (659$) لنفس الفترة .وعصير مشروب الطاقة يتم تسعيره العلبة جمركيا بمبلغ 40 ريال وهناك سلع في بعض الأحيان يتم تثمينها بأقل من ذلك مثل الهواتف النقالة , بعض العصائر بعض الأثاث المنزلي .. الخ.

و. الاستيراد بأسماء أشخاص أو مؤسسات وهمية لا علاقة لهم بالتجارة (أقربائهم أو بعض العاملين لديهم أو جمعيات خيرية , وشخصيات سياسية أو باسم شركات استثمارية لديها إعفاء ضريبي, وأخير استخدام المؤسسات الأمنية والقوات المسلحة لاستيراد بعض السلع ومن ثم المتاجرة بها في السوق ) أو استغلال الإعفاءات واستيراد بضائع وسلع بحجم اكبر من مما تحتاجه الشركة المستحقة للإعفاء بقصد التهرّب من سداد ضريبة الجمركية وكذلك ضريبة الأرباح وقد بلغ حجم الإعفاءات الجمركي لمؤسسة القوات المسلحة والاستثمار والشركات النفطية مبلغ 447.395.705الف ريال وقدرة رسوم الجمارك لهذه الإعفاءات مبلغ 23.765.983 ألف ريال كما بلغت الرسوم الجمركية للبيانات الجمركية المعلقة 71.707 مليون ريال . (المصدر تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لعام2007). إن قيمة البضائع المستوردة لا تمثل إلى قيمة بسيطة جدا حسب يعرف الجميع .

الاكتفاء

ز. لقد قمت برصد حالة من التهرّب الضريبي الكبير، ودرست عدداً من العقود في عدد من السنوات، ووجدت أن الشركات والمؤسسات المكلفة لم تسدد ما يزيد عن 5% من مبالغ الضريبية التي تستحق عليها وفقاً للقانون. وإذا كانت هذه الحالات متطرفة فإن غالبية المكلفين اليوم لا يدفعوا، بحسب الوثائق والنسب أمامنا ، سوى 20% من الضرائب التي تستحق عليهم وفق التشريعات الضريبية الحالية على أحسن حال، ولكن هذا لا ينفي وجود حالات كثيرة تُفرَضْ فيها ضرائب جائرة رغم تحقيق ربح قليل أو حتى خسائر. وحتى لو أخذنا مسألة ارتفاع معدلات الضريبة في اليمن كما يدعي المكلفين فان مقارنتها بغيرها من الدول تعتبر مناسبة ولكن حتى لو تم تخفيض نسب ومعدلات الضرائب , وأعدنا الحساب وفق ما نعتقد أنه معدلات أدنى معقولة، فإن غالبية المكلفين لا يدفعوا الضريبة (العادلة ) المستحقة عليهم , ولدينا شواهد كثيرة فبعد أن اتفقت الحكومة مع الغرف التجارية في عام 2005 على تخفيض نسبة ضريبة المبيعات من 10% إلى 5% , وتخفيض التعريفة الجمركية من 15-25% إلى مابين 5-10% على أساس أن يطبق قانون الضريبة العامة على المبيعات ويلتزموا بتقديم بيانات مالية بنا على دفاتر منتظمة إذا بهم بعد تعديل القانون يرفضون الاتفاق وعلى أن يتم التحاسب في المنافذ الجمركية بنسبة 8% بدلا من 10% أو باب المصنع على أساس 5% بدلا من 10% . واعتقد جازم انه إذا تم تخفيض معدلات ضريبة الدخل كما يتفاوض القطاع الخاص والحكومة بتخفيض النسبة من 35% إلى 20% فانه لن يتم الالتزام بتطبيق دفاتر منتظمة وان التهريب سوف يزيد بصورة اكبر .

ح . مكلفو ضريبية الدخل المقطوع: طبقا للقانون والتعليمات الضريبة فان الخاضعين لهذه الضريبة تشمل الفئة صغار التجار والحرفيين وأصحاب الحوانيت وأصحاب المهن العلمية من أطباء وصيادلة ومهندسين ومن ومقاولين وأصحاب ورش وخدمات متنوعة ومن شابههم لا يدفعون أكثر من 15.000 ضريبة على أحسن الأحوال ويصل الدخل السنوي لبعضهم أكثر من 10.000.000 ريال , فمثلا الأطباء يحصلون على اجر المعاينة مبلغ 1.500 ريال للمريض وإذا تم معاينة عشرة أشخاص يوميا فان دخل الطبيب الأسبوعي يزيد عن 90.000 ريال وتقدر الضريبة لهذا الدخل بأكثر من 25.000 ريال, و مثلا مقاول إذا حصل عقد واحد لا يقل عن 20.000.000 ريال , ويدفع ضريبة سنوية لا تزيد في بعض الأحيان عن 15.000ريال وقد شاهت ذلك بعيني لا حد المقاولين , وهكذا وقد قمت بقسمة عدد المكلفين للمهن الحرة على الضرائب المحصلة فوجدت متوسط ضريبة المكلف الواحد مبلغ 34.218 وهم غير مطالبين بتقديم بيانات ضريبية، حيث يتم تقدير الضريبة عليهم بنسب معينة حددتها المادة (70) من القانون واللائحة وبعض قرارات وزير المالية , ومن المفروض القيام بزياراتهم ميدانياً (هكذا يفترض) أو اخذ عينات بغرض التعرف على حجم نشاطاتهم بمختلف السبل لتقدير أرباحهم ومن ثم فرض الضريبة المناسبة والعادلة عليهم ، لكن في الواقع إن زيارات الاستطلاع نادراً ما تتم ويتم فرض ضريبة وفق أسس غير علمية أو عادلة مما يخلق تمايز غير عادل بين المكلفين ويفسح في المجال أمام تدخلات فاسدة. وقد استغل هذا النظام من قبل التجار الكبار والذي تزيد مبيعات بعضهم عن مليار ريال ويتم محاسبتهم بنا على نظام الضريبة المقطوعة ومن ثم يتم إضافة نسبة نمو سنوي بمعدلات مختلفة , لأتمثل في بعض الأحيان واحد في المائة من الضرائب المستحقة عليهم , كما انه لا يتم اخذ ارتفاع أسعار السلع الذي حصل في العامين الآخرين في الاعتبار عند تقدير دخل بعض التجار والمستوردين على الرغم انه في بعض السلع زاد عن 200% .

ط.مكلفو ضرائب المبيعات العقارية لا يدفعون ضرائب إلا مبالغ بسيطة رغم حجم المبيعات العقارية التي تزيد مئات المليارات حسب إفادة احد مكاتب العقارات , فقد بلغ حجم الإيرادات للعوام الثلاثة مابين 1.500 – 2.200 مليار ريال, واعتقد إنها لا تمثل 5% من الضرائب الواجب تحصيلها من المبيعات.

ي- يقوم المكلفون بتقديم بيانات مالية خاسرة أو بأرباح قليلة لأسباب عديد، منها تأخير دفع الضريبة ما أمكن ربما لعدة سنوات إلى حين قيام الإدارات الضريبية بمراجعتها وقبولها شكلا" ورفض نتائجها وتكليف المكلف وفق مبدأ التقدير (التكليف المباشر)، وهذا التأخير يتيح للمكلف استعمال مبلغ الضريبة طيلة مدة التأخير، على الرغم من فرض الإدارات الضريبية غرامات تأخير قدرها(10% سنويا) عن كامل مدة التأخير، ولكن يلجأ المكلفين للتحايل من دفعها والحصول على إعفاء من دفعها أو طريق رفض التعديل وإحالته إلى ما يسمى بالمجموعة أو لجنة الطعن إقامة دعوى أمام القضاء ضد الضرائب والحصول على قرار بوقف دفع الغرامات إلى حين البت في الدعوى الذي يتم تأخيره عادة مدة إلى حين صدور مرسوم عفو عام لمناسبة ما، فيشمل مبالغ الغرامات بالعفو.

جدول رقم(6) يوضح الاستغلال السيئ لقرار البنك المركزي بشان مخصصات البنوك

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| البيان | 2007 | | | 2006 | | | 2005 | | |
| رصيد | المكون | المسترد | رصيد | المكون | المسترد | رصيد | المكون | المسترد |
| بنك اليمن الدولي | 6,295 | 3,270 | 00 | 4,641 | 1,710 | 00 | 4,249 | 612 | 00 |
| البنك اليمني للإنشاء والتعمير | 5,837 | 826 | 293 | 5,905 | 368 | 296 | 6,065 | 280 | 248 |
| البنك التجاري اليمني | 5,151 | 00 | 537 | 5,487 | 40 | 222 | 4,909 | 522 | 268 |
| **هناك كذلك ما يسمى بالفوائد المجنبة بلغت في البنك التجاري على سيبل المثال مبلغ 5,184 مليون ريال عام 2006, ومبلغ 5,808 في عام 2005.** | | | | | | | | | |

المصدر: جريدة الثورة أعداد مختلفة

كما لا يفوتنا أن نشير إلى أن مبالغ تهرب 5% من المتهربين الكبار والذي قد يصل عددهم ربما بضعة آلاف فقط على مستوى اليمن قد تساوي وتزيد عن مبالغ الـ 95% الباقية وتصل أعدادهم ربما لبضع مئات من الآلاف، ومن هنا فإن جهد مكافحة التهرب يجب أن يتوجه أولاً وينصب أساساً على مكافحة التهرّب الكبير، فهذا أوفر إيراداً وأقل تكلفة، ولكنه أكثر عناداً ومقاومة، وضبط التهرّب الكبير يساعد في ضبط التهرّب الصغير.

إن هذا الوضع الذي يتميز بتقديم بيانات ملفقة واستعلام ضريبي ضعيف وغياب قواعد البيانات المساعدة والميل المتضخم للتهرب لدى المكلفين وضعف إجراءات المكافحة وضعف كفاءة الكادر وضعف تجهيزاته تضطر الإدارة الضريبية لوضع معايير للتكليف ونسب مئوية تقديرية للأرباح المقدرة، ورغم أن هذه النسب هي في الواقع غير مرتفعة، غير أنها لا تراعي الظروف المختلفة للمكلفين والنتائج المتباينة التي يحققوها، حيث يحقق بعضهم ربح أقل أو أكثر أو حتى خسارة، وبالتالي تصبح الضريبة أشبه برسم مقطوع على ممارسة الأعمال منه إلى الضريبة على الأرباح المحققة فعلا"، وهذا ما يتعارض مع مبدأ فرض الضريبة. والمعايير والنسب التي نتحدث عنها ليست ثابتة ومقطوعة بوضوح تام بل تحمل إمكانية المساومة حولها، سواء كان عبر لجان المجموعات الضريبية أو عبر إجراءات الطعن الضريبي.

**حجم التهرب الضريبي :**

لا توجد دراسة علمية ميدانية منشورة عن حجم التهرب الضريبي يمكن الرجوع عليها سواء من قبل الجهات الحكومية أو الباحثين ، وأن مسألة تقدير حجم التهرّب الضريبي بالأرقام مهمة صعبة... إذا لم تكن مستحيلة ...لأنه ما من جهاز متخصص أو باحث يستطيع تقدير حجم هذا التهرّب بالأرقام... إذا من المستحيل من الناحية العملية، لا في اليمن فحسب بل في أي بلد من بلدان العالم قياس حجم التهرّب الضريبي بالأرقام وبصورة دقيقة ).

أما المعنيون في مصلحة الضرائب فيرفضون فتح ملف التهرّب الضريبي والحديث عنه بسبب حساسية الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي باستثناء تصريح للأخ رئيس مصلحة الضرائب يقدر إن حجم التهرب الضريبي يبلغ تريليون ريال , وانأ مؤيد له في هذا الرأي. بسبب بسيط إن البيانات المنشورة في تقارير مصلحة الضرائب ومجلدات الموازنة العامة والحساب الختامي يوضح ذلك كما إن الشواهد كثيرة التي يمكن الاعتماد عليها , ولهذا فسوف أقوم باستخدام بعض الشواهد والمؤشرات وهي تتمثل في قياس العبء الضريبي في اليمن مقارنة مع بعض الدول, وكذلك قياس أخر سوف نعتمده حجم المحصل من الضرائب واحتساب المبالغ على المتهربين أو المكلفين الذين لم يسدد, , أما المؤشر الثالث يتمثل في حجم الدخول للقطاعات من العمال ودخل أصحاب العمل ونسبة الضرائب المسددة من حجم الدخل, وفيما يلي هذه المؤشرات:

1. يمكن أن نستعين بالعبء الضريبي (نسبة الضرائب والرسوم إلى الناتج المحلي الإجمالي لتقدير حجم التهرّب ) و إذا استعنا بأرقام كتاب الإحصاء السنوي لعام 2007, ونشرة إحصائية مالية الحكومة والتي تتضمن أرقام 2005,2006 ومجلدات الحساب الختامي فسنجد أن:

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بحسب الأسعار الجارية قدرت الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة بمبلغ .

جدول رقم(7) يوضح العبء الضريبي في اليمن المتمثل بإجمالي حصيلة الضرائب والرسوم منسوب إلى الناتج المحلي الإجمالي

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| 2005 | 2006 | 2007 | البيان |
| 205,774 | 258,692 | 307,466 | إيرادات الضرائب |
| 3,391,262 | 4,196,790 | 4,923,687 | النتاج المحلي بسعر السوق |
| 6.07% | 6.16% | 6.24% | العبء الضريبي |

**المصدر: الناتج المحلي كتاب الإحصاء السنوي لعام 2007, الدخل الضريبي مجلدات الحساب الختامي .**

يتضح من نتائج التحليل المالي أن العبء الضريبي العام في اليمن يبلغ وسطياً بحدود 6.16 % من الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر من المعدلات المنخفضة جدا بالمقارنة مع الدول العربية المجاورة ففي مصر كان العبء الضريبي 25.6 % وفي الأردن 17.8 % وفي المغرب 22.4 % وفي تونس 26.5 % وفي تركيا 25.37% أما في أمريكا فيزيد عن 30% وألمانيا يزيد عن 40% كما في الرسم, وبذلك يكون العبء الضريبي في الدول المجاور ذات الاقتصاديات المماثلة يزيد بثلاثة أضعاف العبء الضريبي في اليمن ).

مع العلم أن أسعار الضرائب في بلادنا وحد الإعفاء وغيرها من الامتيازات الممنوحة للإفراد في غير صالح المكلف في اليمن مقارنة بالدول العربية , كما إن أكثر من 80% من الضرائب المحصلة يدفعها المواطن في شكل ضرائب مباشرة وضرائب مرتبات , كما إن 54% من ضرائب الدخل تمثل ضرائب مرتبات وأجور موظفي الدولة والقطاعين العام والمختلط .

وإذا تم مقارنة بلادنا بمصر في نسبة الضريبة دون الامتيازات اليمن(افراد10-35%, شركات 35%)مصر(افراد10-20%, شركات 20%) وعلى الرغم إن النسب الضريبة في مصر اقل من اليمن فان حجم التهرب الضريبي في اليمن يصل إلى: الناتج المحلي لعام 2007 نجد

الإيرادات الضريبية الواجب تحصيلها = الناتج المحلي الإجمالي × العبء الضريبي في مصر

الإيرادات الضريبية اليمنية= 4,999,000,000,000×25.6 = 1,279,744,000,000 ريال

الإيرادات الضريبية الفعلية لعام 2007 = 307,466,000,000 ريال يمني

حجم التهرب = الضرائب الواجب تحصيلها – الضرائب المحصلة فعلا

= 1,279,744,000,000 - 307,466,000,000

= 972,278,000,000 ريال

ومن خلال تقارير مصلحة الضرائب ومجلدات الحساب الختامي نجد ان حجم حصة القطاع الخاص من حصيلة ضريبة الدخل على الأرباح والتي تبلغ نحو 8.5% من مجموع ايرادات الضرائب. وأن مساهمته هذه تعادل اقل من واحد في المائة 0.6% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي وهي اقل نسبة في العالم ، وتعادل نحو 1.0% من حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي. أي أن القطاع الخاص يدفع 1.0% فقط كضريبة من إجمالي دخله، وهي نسبة تقل بكثير عن مثيلتها في دول مماثلة. غير أن التوزيع ضمن القطاع الخاص ذاته يختلف من فئة لأخرى، بل من مكلف لآخر، فالبعض يدفع أكثر والبعض الآخر يدفع أقل. كما أن أصحاب الملكية يختلفون كثيرا" بين صغار ومتوسطين وكبار وكبار جدا".

جدول رقم() يوضح مقارنة بين المكلفين لضرائب الدخل الملتزمين وغير الملتزمين

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| البيان | إجمالي المكلفين | المكلفين الملتزمين | | | المكلفين غير الملتزمين | | الانحراف | |
| عدد | الإيرادات مليون ريال | المتوسط مليون ريال | عدد | مليون ريال | مليون ريال | نسبة |
| ش. قطاع عام | 93 | 8 | 17,694 | 2,212 |  | 24,561 |  |  |
| ش. قطاع مختلط | 15 | 10 | 1,596 |  | (5) | 632 |  |  |
| ش. أموال | 1,287 | 450 | 11,458 | 25,462 | 837 | 21,312 |  |  |
| ش. أشخاص | 421 | 118 | 512 | 4,339 | 303 | 1,315 |  |  |
| مؤسسات أفراد | 190,870 | 76,705 | 14,369 |  | 114,165) | 21,383 |  |  |
| شركات أجنبية | 197 | 8 | 9,675 |  | (95) | 24,093 |  |  |
| مكلفين أرباح مهن | 27,515 | 6,422 | 73 |  | (21,093) | 253 |  |  |
| م. ريع العقارات | 96,305 | 16,551 | 462 |  | (79,754) | 2,346 |  |  |
| إجمالي مكلفين | 251,584 | 53,340 | 28,170 |  | (198,244) | 71,757 |  |  |

المصدر: تقرير مصلحة الضرائب لعام 2007

ومن الملاحظات المهمة : إن هناك مبلغ ضرائب دخل شركات الأموال دفع من قبل خمسة بنوك حيث كانت الضرائب المدفوعة للبنوك كما يلي وإذا سلمن بذلك فأين أرباح شركات الأموال الأخرى ( ) متوسط ضريبة المؤسسات الفردية بلغت 187,328 ريال فهل يعقل هذا وفي أي بلاد هذا الكلام لان هذا يعني إن دخل هذه المؤسسات السنوي يبلغ 535,223 ريال هل هذا يعقل إن هذا الدخل يمكن أن نقول انه دخل بوفية تقدم شاهي وعصائر.

إن متوسط ضريبة المهن الحرة مبلغ 34,940 ريال

الملاحظة المهمة هل يعقل إن عدد العقارات المؤجرة يمثل 4% من عدد المنشات المسجلة وأين الشقق المؤجرة كسكن في إحصائية تبلغ عدد الدكاكين في أمانة العاصمة لوحدها ما يزيد عن مائتان ألف دكان أو مكتب وهي جميعها مؤجرة. وهل يعقل أن متوسط ضريبة ريع العقارات مبلغ 29,185 ريال وهناك شقق إيجاراتها تزيد عن ألفين دولار شهري.

ان المخطط يكون اقل من الفعلي في كبار المكلفين وهذا يدل ان بياناتهم غير دقيقة .

إن الذين تحاسبوا على أساس تقديري يمثلون 80% من المكلفين في إدارة وجدت على أساس تحاسب كبار مكلفين يزيد حجم تعاملهم عن مائة مليون ريال, وهذا يدل على إن الإدارة الضريبية تشجع المكلفين على التهرب لان المكلفين الذين مسجلين في هذه الإدارة لديهم جميعا دفاتر منتظمة

التهرب من المرتبات والأجور في القطاع الخاص كبيرة جدا حيث بلغت المرتبات والأجور التي استنتجها مسح ميزانية الأسرة لعام 2005/2006 أكثر من تريليون ريال بينما ما دفع من ضريبة بلغ 77.9 مليار ريال الجدول التالي يوضح حجم التهرب . الأرقام بالمليون

جدول رقم() يوضح مساهمة كل قطاع في ضرائب الدخل من واقع مسح ميزانية الأسرة

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| البيان | الدخل مليون ريال | الضريبة المحصلة مليون | نسبة الضريبة | حجم التهرب  مليون ريال |
| مرتبات موظفين الدولة | 332,500 | 52,667 | %15.84 |  |
| موظفي القطاع العام والمختلط والتعاوني | 74.301 | 11.754 | %15.82 |  |
| موظفي القطاع الخاص والخدمات | 604,000 | 13,465 | %2.23 | 82,088 |
| الإجمالي الدخل من المرتبات | 1,010,801 | 77,886 | -- | 82,088 |
| دخل أصحاب الأعمال الخاصة | 481,017 | 23,528 | %4.89 | 144,828 |
| الإجمالي | 1,491,818 | 101,414 |  | 226,916 |

المصدر الحساب الختامي لعام 2006, مسح ميزانية الأسرة 2006 , احتساب الباحث .

كشف مسح ميزانية الأسرة الذي تم عام 2006 أكد إن الرواتب المدفوعة لموظفي الدولة بلغت 332.200 مليون (مسح ميزانية الأسرة) وإن حجم الضرائب التي سددها موظفي الدولة في نفس العام بلغت حسب الحساب الختامي 52,667 مليون ريال وبنسبة ضريبية 16% من الدخل بينما بلغ دخل موظفي القطاع الخاص من المرتبات أكثر من 604.000 مليون ريال فان مبلغ الضريبة المدفوع منهم بلغ 13.465 مليون ريال وبنسبة 2% من الدخل , كذلك بلغ دخل أصحاب الأعمال بحدود 481.017 مليون ريال بلغت الضريبة المدفوعة 23.528 مليون ريال وبنسبة إلى الدخل بلغت 4.9% ويقدر حجم التهرب منهما جميعا 226.916 مليون ريال.

من الجدول يتضح حجم التهرب الضريبي في اليمن حيث أن نسبة العبء الضريبي مقارنة بدول أخرى أسعار الضريبة أقل بكثير منها في اليمن مما يدل على أنه لا توجد أسس قياس علمية ويدل كذلك أن تقديرات الضرائب تتم عشوائياً بل يدل على عدم وجود شفافية بالنسبة لإيرادات الضرائب .

ونخرج بنتيجة إن السياسة الضريبية التي وجدت من اجل تحقيق العدالة الضريبية منعدمة في اليمن وان من يدفع الضريبة هوا المواطن البسيط والموظف الحكومي الذي تراجع دخلة بنسبة كبيرة وإنما كان يتسلمه من دخل في الثمانينات من القرن الماضي يمثل عشره أضعاف دخلة ألان وان المواطن هواء من يتحمل العبء الضريبي أما أصحاب الدخول المرتفعة فلا يدفعون ويساهموا في العبء الضريبي إلى بنسبة بسيطة , وهذا خلاف للقواعد الضريبية التي سنها ادم سميث , كما أنها تخالف الدستور والقانون .

وبناءاً على كل ما تقدم فإننا نقدر التهرّب الضريبي بثلاثة أمثال إيراداته الفعلية الآن المحصلة من ضرائب دخل القطاع الخاص سواء على مستوى رجال الأعمال ومرتبات العمال والموظفين ، وأن مبالغ التهرّب لا تقل عن تريليون ريال ، ونعتقد أن إجراءات الإصلاح الضريبي يمكنها أن تخفض مبالغ التهرّب إلى النصف خلال عدد قليل من السنوات وتؤمن مورد إضافي لا يقل عن ألف مليار ريال للخزينة العامة.

هكذا ترفع مصلحة الضرائب يديها مستسلمة أمام ظاهرة التهرّب الضريبي، وتشاركها في ذلك وزارة المالية موصدة الباب أمام الجميع، ناصحة إياهم بعبث جهودهم أمام مهمة مستحيلة، بينما على العكس من ذلك، وليس في البلاد المتقدمة وحسب ولكن أيضاً وفي البلاد النامية، بل في البلدان العربية مثل لبنان ا والأردن ومصر يوجد دراسات وتقديرات رقمية لحجم التهرّب الضريبي ومبالغه.

3**- آثار التهرب الضريبي:**

أ-يؤدي التهرّب الضريبي الواسع إلى نقص في موارد الدولة وبالتالي إلى إضعاف قدرتها على القيام بواجباتها المختلفة .

ب- يدفع التهرّب بالدوائر المالية للبحث عن مصادر أخرى لتأمين حاجة الدولة المتزايدة للإنفاق، وهذا ما نلاحظه من خلال دراسة بنية الإيرادات الضريبية على مدى عقد التسعينات، حيث ارتفعت حصيلة الضرائب غير المباشرة بوتائر سريعة مقارنة بضرائب الأرباح الحقيقية من القطاع الخاص، وقد لوحظ زيادات سنوية مضطردة من ضرائب الدخل المقطوع مثلاً زادت حصيلة ضرائب الأجور والرواتب من 21.000 مليار ريال عام 2000 إلى 62.013 مليار ريال عام 2007 أي بنسبة 200% تقريبا هذا على الرغم من أن القدرة الشرائية للأجور والرواتب قد انخفضت بين العامين المذكورين، وقد سعت وزارة المالية إلى عرقلة رفع الحد المعفى من ضريبة الأجور والرواتب منذ 1999، وفي كل الأحوال فإن زيادة ضريبة الأجور تعني زيادة مماثلة في نشاط قطاع الأعمال، بينما نشاهد أن إيرادات ضرائب دخل أرباح القطاع الخاص لعام 2007 لم تتجاوز 26 مليار ريال.

ج- المصادر الأخرى التي بحثت عنها الدولة لتعويض مبالغ الضرائب المتهربة هو تقليص دعم أسعار السلع والخدمات التي تقدمها الدولة أو ينتجها القطاع العام، عبر رفع أسعارها، وخاصة عبر تعديل أسعار الصرف، مما يعني ارتفاع ما يدفعه المواطن بالريال مقابل السلع والخدمات الحكومية.وكذلك الاتجاه نحوى الاقتراض المحلي عبر أذون الخزانة مما جعل الموازنة تتحمل عبء الدين تقريبا من مائة مليار ليس هذا وحسب بل جمدت الاستثمار المحلي.

د- أحدثت التهرب الضريبي إلى أضعف إيرادات الخزينة العامة مما انعكس سلبا على زيادة الرواتب والأجور مما ساهم في استمرار الركود الاقتصادي لسنوات عديدة , وزيادة حجم تفشي الفساد في المجتمع، واتساع أشكال مختلفة من الممارسات الفاسدة في مختلف قطاعات المجتمع مما أدى إلى ضعضعة البنية الأخلاقية ومنظومة القيم الاجتماعية وسهلّ على الغالبية ممارسة الإفساد والفساد وقبوله كمكون شبه طبيعي في الحياة العامة. واعتقد جازم إن حجم الرشوة تزيد عن تريليون ريال .

هـ - أدى التهرّب الضريبي إلى إضعاف قدرة الدولة على الإنفاق على الصحة والتعليم والخدمات العامة، مما ترك آثاره السلبية على التنمية البشرية، وقد رأينا تقرير التنمية البشرية يسجل تراجعا" في التنمية البشرية في اليمن.

ح- إن التهرب الضريبي يخل بالعدالة الضريبية والمجتمعية التي سنت الضريبة من اجل تحقيقها في المجتمع فنجد إن ذوي الدخل المرتفع يتهربون من دفع الضرائب أو تجنبها أو الحصول على إعفاءات من سدادها ، حيث يصبح البعض يدفع والبعض الآخر لا يدفع، مما يضعف العقد الاجتماعي.

**نتائج البحث والتوصيات**

**أولا: النتائج :**

**من** خلال الدراسة والبيانات السابقة يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في بحثه وإجمالها على النحو التالي:

* + 1. هناك تناقض في النظام الضريبي اليمني من حيث ارتفاع معدلاته وقسوته الظاهرية وبين عائداته المتواضعة على خزينة الدولة. وبالطبع فإن التهرب الواسع يأتي ليفسر هذا التناقض.
    2. عدم الشفافية في الإجراءات، وعدم إعلان النسب والمعايير المطبقة في مصلحة الضرائب على الملأ وعدم وضع ضوابط واضحة معلنة، وعدم نشر مبالغ التحصيلات الضريبية بحسب أنواعها وعدم القيام بدراسات عن الضرائب والتهرب الضريبي، كل ذلك يسبب الغموض ويزيد من دور العامل الذاتي وتحريض التهرّب.
    3. عدم تحديث التشريعات والقوانين الضريبية والقوانين المرتبطة معها وتضاربها وتعقيدها وعدم وضوحها يفسح المجال أمام الاجتهاد الشخصي في تفسيرها وتطبيقها ويخلق تضارب مما يسبب خلق أزمة ثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية التي باتت تفترض أن كل إقرار ضريبي لن يفصح عن الأرباح الحقيقية، ولو تورط أحد المكلفين وأفصح عن أرباحه كاملة فستقوم الإدارة بمعاملتها أسوة بالبيانات الكاذبة (لأنه هكذا جرت العادة).مما أداء إلى زيادة انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.
    4. ضعف كفاءة الجهاز الضريبي عموماً سواء من حيث التأهيل والتدريب والدورات والخبرات ،أو من حيث عدد التخصصات المطلوبة مقارنة مع الموجود, اوالتجهيزات وعدم كفاءة الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة الضريبية والدولة حتى الآن لقمع ظاهرة التهريب.
    5. نقص في عدد الموظفين الموكل إليهم مكافحة التهريب بكافة أشكاله، هذا بالإضافة للنقص الكبير في وسائل المكافحة في تجهيزات وآليات وضعف الإجراءات العقابية بحق المتهربين والاكتفاء بالغرامة المالية مما جعل التهرب مغرياً لكثير من المكلفين.
    6. تخلف مهنة المحاسبة والمراجعة وغياب دورها الفاعل، وهي مهنة ذات أهمية كبيرة ، بينما ما تزال متخلفة حتى قياساً بالبلدان المجاورة ولا تعطي أية أهمية حتى الآن.

**وتؤكد هذه النتائج صحة الفرضية الأولى , التي تشير إلى "ترجع أسباب التهرب الضريبي إلى قصور تشريعي وأخطاء فنية "**

* + 1. غياب الجانب الاقتصادي في أداء وزارة المالية وتغليب وظيفة الجباية على الوظائف الأخرى الاقتصادية والاجتماعية . وعدم وجود سياسة ضريبية واضحة تحدد الدولة من خلالها فلسفتها في فرض الضريبة.
    2. شعور المكلف بارتفاع العبء الضريبي مقارنة ببلدان قريبة وبعيدة، حيث أن المعدلات الضريبية اليمنية تعتبر من أعلى المعدلات في العالم، على دخل الأفراد وشركات الأشخاص، وهم الجزء الأعظم من المكلفين.
    3. ضآلة مبالغ الشرائح الضريبية التي تآكلت قيمتها بسبب التضخم على مر السنين دون أن يتم رفعها على نحو مماثل لتتواكب مع التغيرات في الدخول , وضائلة الحد المعفى من ضريبة المرتبات والأجور، حيث أن قيمته لا تكاد تذكر مقارنة مع بلدان مماثلة.
    4. ضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين، وعدم قناعتهم بأن ما يدفعه المكلف يستخدم للصالح العام على نحو رشيد يعود على المكلف نفسه بالنفع.
    5. تلعب الشفافية دور مهم في التخفيف من التهرب الضريبي فإذا توفرت البيانات المالية وكانت واضحة وشفافة فإنها لا شك سوف تحد من التهرب الضريبي والعكس صحيح فإذ كانت القوائم المالية المقدمة من المكلف يكتنفها كثير من الغموض ونقص في الإيضاحات فإنها سوف تكون عامل مساعد على التهرب الضريبي .
    6. انعدام العدالة في تحصيل الضريبة من المكلفين حيث اتضح إن المكلفين الذي يحصلون على دخل كبير يدفعون ضريبة اقل لا تتناسب مع حجم دخولهم نتيجة للتهاون في تطبيق القوانين الضريبية وغير الضريبية مما خلق تذمر بين المكلفين لا نهم يشعرون بعدم المسا وه بينهما مما جعل الكثير منهم يحاول التهرب من دفع الضريبة المستحقة عليه أو على الأقل تجنبها .
    7. احتكار وزارة المالية لكل ماله علاقة بالضرائب من اقتراح التشريعات وإصدار تعليماتها التنفيذية والنظر في تظلّمات المكلفين، إضافة للتكليف والجباية يجعل الرقابة على التهرب في نفس الجهة مما يضعف من فاعليتها.
    8. إن ضعف الرواتب والأجور في الدولة وقلة الحوافز والتعويضات وانتشار البطالة دفع بالكثيرين لممارسة نشاطات غير مشروعة لتأمين لقمة العيش. هذا بالإضافة لشعور المكلف بارتفاع العبء الضريبي عليه مقارنة بدول مجاورة.

**وتؤكد هذه النتائج صحة الفرضية الثانية, التي تشير إلى "التهرب الضريبي في اليمن يلغي مبدأ تحقيق العدالة الضريبية في المجتمع اليمني ".**

* + 1. تزايد منح الإعفاءات بدون دراسة معمقة لفوائدها وأضرارها في المجتمع مما جعل كثيرا من المكلفين إلى عدم دفع التزاماتهم الضريبية لأنهم يشعرون بعدم المسا وه بين المكلفين الذين يحصلون على دخل متماثل أو يمارسون نشاط مماثل, مما ساعد على زيادة التهرب الضريبي.
    2. حجم الإيرادات الضريبية التي يدفعها القطاع الخاص على مداخيله والتي لاتصل إلى 10% من الإيرادات الضريبية المحصلة وهذا لا يتناسب مع حجم الدخل المحقق الذي يحصلون عليها أما بسبب عدم المبالاة أو بسبب الإعفاءات التي يحصلون عليها ,مما يؤكد وجود مصالح لبعض الفاءات داخل المجتمع.
    3. عدم التزام عدد كبير من المكلفين الذين ألزمهم القانون بمسك حسابات منتظمة والذين لا يتجاوزون نسبة 15% من المكلفين المسجلين في الإدارة الضريبية الذي ألزمهم القانون بذالك , كما إن الذين يلتزمون بسداد الضريبية لا يتجاوز سوى 20% من المكلفين المسجلين في الإدارة الضريبية و15% من الذين يمارسون أنشطة تجارية وخدمية , أيضاء إن الذين يسددون الضرائب على أساس تقديري يتزايدون من عام إلى أخر مما يعني تراجع تنفيذ القوانين وعدم تطبيق قانون الضريبة ألعامه على المبيعات حتى ألان خير دليل على ذلك.

**وتؤكد هذه النتائج عدم صحت الفرضية الثالثة , التي تشير إلى "لا توجد علاقة بين التهرب الضريبي في اليمن وجماعات الضغط السياسي "**

حيث اتضح وجود علاقة بين التهرب من دفع الضرائب وجماعات الضغط السياسي من خلال التهرب أو من خلال محاولة تجنب دفع الضرائب أو الحصول على إعفاء منها أو رفض القوانين وتطبيقها وقد وجد إن عدد أصحاب رؤوس الأموال الخاصة في مجلس النواب تزيد نسبتهم عن 20% من أعضاء المجلس وهي من أعلى النسب في العالم ويمارسون ضغط سياسي على الحكومة في القوانين التي تمس مصالحهم بصورة كبيرة.

**ثانيا:التوصيات:**

1. تشــريع يعتمد قراءة دقيقة و موضوعية للواقع و تقييــماً واضحاً للتجربة المطبقة, و تشارك فيه إضافة إلى وزارة المالية المؤسسات التشريعية و التنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية ( جمعية المحاسبين القانونيين ,اتحادات الغرف التجارية والصناعية إضافة إلى الأكاديميين المتخصصين في الجامعة و مؤسسات الخبرة الاستشارية , بتوليفة تضع وزارة المالية الآلية المناسبة للاستفادة من هذه الخبرات .
2. إصدار تشريعات ضريبية جديدة تتسم بالوضوح والبساطة وتخفض معدلات الضريبية مع توسيع الشرائح وتبسيط إجراءاتها والتشدد في تطبيقها مما يزيد عائدات الخزينة العامة ويحقق المساواة بين المكلفين مع ضرورة التأكيد على مبدأ العدالة الضريبية مما يستدعي تحديد نسب ومقاييس معتدلة للضرائب حتى لا يتولد لدى المكلف شعور بأنه يقع تحت أعباء ضريبية تتجاوز طاقته المالية ولكي لا يندفع بالتالي لممارسة أية حالة من حالات التهرب.
3. وجود رقابة متعددة ومفتوحة وشفافة تجعل من الصعب إخفاء الأداء الضعيف أو حماية الممارسات غير الشرعية, لان الشفافية تلعب دور مهم في التخفيف من التهرب الضريبي فإذا توفرت البيانات المالية وكانت واضحة وشفافة فإنها لا شك سوف تحد من التهرب الضريبي والعكس صحيح فإذ كانت القوائم المالية المقدمة من المكلف يكتنفها كثير من الغموض ونقص في الإيضاحات فإنها سوف تكون عامل مساعد على التهرب الضريبي , ومن هنا يلعب المحاسب القانوني دور مهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
4. زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين عن طريق تعريف أفراد المجتمع بواجباتهم الضريبية بشتى الوسائل المسموعة والمرئية والمقروءة، وتنظيم الندوات المتخصصة لشرح بنود القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة في مجال الضريبة وكيفية احتسابها وتحصيلها الأمر الذي سيؤدي إلى غرس القيم الاجتماعية والأخلاقية الصالحة في نفوس المواطنين وتعريفهم بأهمية الضريبة باعتبارها إحدى الوسائل التي تعين الدولة على القيام بالمنجزات ومشاريع تعود بالخير على عموم المواطنين ولا بأس من التذكير أيضاً ببعض المشروعات التي أقيمت بمساعدة الإيرادات التي تحصلها الدولة من أداء الأفراد لواجباتهم الضريبية.
5. إعادة النظر بالعقوبات في القوانين النافذة على المتهربين من الضرائب مع التأكيد على أن التهرب الضريبي يعني اعتداء على حقوق أفراد المجتمع كافة واستخدام العقوبات المالية الجزائية خاصة إذا كانت هذه المخالفة ترتكب لأول مرة واستخدام أساليب أخرى مبتكرة في العقاب .
6. إسناد دور أساسي للمحاسبين القانونيين في اعتماد البيانات الضريبية حيث يجب أرسى مجموعة من الأسس بهذا الاتجاه حول دور المحاسب القانوني في اعتماد البيان الضريبي . ولو تمم تخصيص محاسبين قانونيين يكونون مخولين بتعميد الإقرارات الضريبية وهذا متبع في كثير من الدول العربية ودول العالم .
7. الانتقال إلي النظام الكامل للضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين ، وذلك بشمول وعاء ضريبة الدخل الشخصي لكافة مصادر الدخل دون تمييز بما يحقق الكثير من أهداف تبسيط النظام الضريبي واتساع القاعدة الضريبية مع أي زيادة في مصادر الدخول المتوقعة مع تقدم برامج التنمية .
8. عدم منح إعفاءات ضريبية بصورة عشوائية تميز بين المواطنين والمكلفين , مع الاستخدام الأمثل لموارد البلاد حتى يكون المكلف مقتنع بان الضريبة التي يدفعها تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.
9. العمل على زيادة عدد موظفي مكافحة التهرب كي يتمكنوا من القيام بالدور الموكل لهم في مكافحة التهريب وتأمين النقص الكبير في وسائل المكافحة من تجهيزات وآليات مع تشديد العقوبات ومضاعفة الغرامات ونطمح لأن نجعل الأنظمة عادلة ونجعل ممارسة التهرب محط عقوبة مادية صارمة وإدانة أخلاقية على مستوى اجتماعي واسع.لأن جوهر مكافحة التهرب الضريبي يقوم على أربع أسس هي:
10. تشريعات واضحة وإجراءات شفافة.
11. ضرائب ورسوم معتدلة.
12. جهاز كفء ونزيه.
13. عقوبات شديدة.

**المراجع:**

1. كتاب الإحصاء لعامي 2006 , 2007. الجهاز المركزي للإحصاء الجمهورية اليمنية
2. تقرير التنمية البشرية لعامي 2002 - 2006. وزارة التخطيط والتعاون الدولي – الجمهورية اليمنية .
3. التشريعات الضريبية من 1990- حتى 2006 – مصلحة الضرائب الجمهورية اليمنية.
4. تقارير مصلحة الضرائب السنوية للأعوام 2005, 2006, 2007 .مصلحة الضرائب – الجمهورية اليمنية.
5. مجلدات الموازنة العامة للدولة والحساب الختامي للأعوام 2005, 2006, 2007.وزارة المالية – الجمهورية اليمنية.
6. نشرة إحصائية مالية الحكومة – أعداد مختلفة – وزارة المالية – الجمهورية اليمنية.
7. مجلة كلية التجارة والاقتصاد – جامعة صنعا - أعداد مختلفة .
8. مجلة الوعي الضريبي - أعداد مختلفة – مصلحة الضرائب – الجمهورية اليمنية.
9. التقرير النهائي لمسح الأسرة 2005/2006- الجهاز المركزي للإحصاء – الجمهورية اليمنية.
10. د.الربيدي محمد علي, المحاسبة الضريبية(طبقا لأحكام القانون رقم(31) والمعدل بأحكام القرار الجمهوري رقم (12)الطبعة الخامسة -2006, مركز الأمين للنشر والتوزيع – صنعاء جولة الجامعة – الجمهورية اليمنية.
11. الانترنيت: